الفتى بينهما اذ لم يكن اهلا للترجيح وان كان اهلا له فيفتي بالراجح والترجيح بامور منها ان يكون راجحا القولين موافقا لجمهور الاصحاب او موافقا للائمة الثلاثة او موافقا للاحاديث الصحيحة شاهدا او لاظهر لرشيخي تخيير ثم بعد ذلك شيخ الاسلام في شرحه الصغير في شرح منهجه فان كلامه فيه لا يرجح عن كلاهما فيفتي به لا هليته لكن فيه مسايل ضعيفة فليتنبه لها منها ما رجح من ضيخ النطاح بالغيبة المنقطعة فلا يفتى به لكون صاحبي النهاية والتحفة رداه وقد علمت ان المعول عليه ما فيهما والحواشي للتاخرين غالبا موافقة للمرملي فالفتوى بها معتمدة فان خالفوا التحفة والنهاية فلا يعول عليهم واعلم اهل الحواشي الزيادي ثم ابن قاسم ثم عميرة ثم بقيتهم لكن لا يوخذ من كما خالفوا فيه صوابا المذهب كقول بعضهم لو نقلت صخرة من عرفات الى غيرها صح الوقوف عليها والامر ليس كذلك انتهى ملخصا من الفوايد المدنية لابن سليمان الكردي قوله الشافعي لنسبة الى الشافعي شافعي كما قيل بذلك لان القاعدة ان المنسوب للمنسوب يوفى به على صورة المنسوب اليه الرجوع عن علم رضي الله عنه اي بعد عنه السخط بواسطة الرضى لان عن للمجاوزة اليتي هي بعد شيء عن شيء بواسطة مصدر الفعل المذكور كما في رميت السهم عن القوس قوله من الاحكام بيان لما يتقدر مضافا اي من دال الاحكام اي الاحكام الكايننة في اللفظ او ان فيه مجازا اي بان اطلق اللفظ للمعنى قوله في المسايل صفة للاحكام اي الاحكام الكايننة في المسايل كسنونة الجزء في الكل اذ المسئلة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة التي هي الحكم فالمسئلة الوتر مندوب والحكم الكاين فيها ثبوت الندب للوتر وتطلق المسئلة على النسبة وحدها ايضا وليصح ارادته هنا لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه انتهى شيخنا عطية قوله مجازا منصوب بعامل محذوف تقديره وهو ذلك حال كونه مجازا اي متجوزا به او حال من ما ذهب اليه وفيه نظر لان المجاز لفظ وما ذهب اليه معاني بدليل تبيينه بالاحكام ويمكن ان يكون في الكلام حذف مضاف اي حالة كون دال ما ذهب اليه مجازا

قوله عن مكان الذهاب متعلق بمحذوف نعت لمذهب اي مجازا منقولا عن مكان الذهاب الذي هو معناه الاصلي الحقيقي الى الاحكام التي ذهب اليها الامام الشافعي فالمذهب في الاصل اسم لمكان الذهاب اطلق واريد به هنا الاحكام فتشبيهها بالطريق الحسي بجامع مطلق التردد في كل واما كانه في الاول تردد اقدام وفي الثاني تردد اذهان فهي استعارة تصريحية تبعية بتبعية تجريدية لجريانها في المصدر اولا بان شبه اختيار الشافعي مثلا بالسلوك واستعير اسم السلوك وهو الذهاب للاختيار واشتق منه مذهب بمعنى مختار اي احكام مختارة ويصح ان يكون مجازا مرسلا بعلاقة بان استعمل المذهب في مطلق ما يتوصل به معقولا او محسوسا ثم انتقل منه للمعقول بخصوصه وهذا كله بحسب الاصل ثم صار حقيقة عرفية وهي فيه المعنى الاصلي قوله اختصرته اي جعلت على وجه الاختصار فيه اي في هذا المختصر المراد به ما اخذ من مختصر ابي زرعة وما ضم اليه فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه بل هو من ظرفية الجزء في الكل لان مختصر شيخ الاسلام مجموع ما ذكر مع ما ضم اليه من الفوايد قوله وضممت اليه هذه الجملة رابعة الصفات فالضمير في اليه راجع الى ما اختصره من مختصر ابي زرعة وهو التحرير وهو واو كان عبارة عن مجموع معاني التنقيح وزيادة شيخ الاسلام فهو من ضم الجزء الاظهر وخصه للتنبيه على شرف هذا الجزء ومن حصر يكون يسيرا واو ان الضمير الاول اعني قوله اختصرته فيه عايد لمختصره باعتبار ما زاده فيه والثاني اعني اليه عايد لمختصر مجردا عن تلك الزيادة فهو سبق استخدام عند البيانيين وتجريد عند النحويين لانه جرد اللفظ عن بعض مدلوله وانما احتجنا للتقدير المذكور رفعا لما ورد انه مختصر لا باعتبار الزيادة لانها شان يختص فيه التنقيح اذ هو مساوله وباعتبار الزيادة

لا

لا يتاتى ان يضم اليه الفوائد لانها هي الزيادات او بعضها قوله مختصر الامام اي ومختصر العراقي مختصر من اللباب وهو مختصر من الام لانه للمحاملي والحفيد وهو قبل النووي فليس من الروضة والروضة كما قيل فاكمل اصل ان شيخ الاسلام لما اراد تاليف كتاب في الفقه راى مختصر ابي زرعة نفيسا عز انه وجد فيه طوله فاختصره والتنقيح لابي زرعة صفاه من اللباب كالمستدرك على سنن وزاد شيخ الاسلام حرر ذلك فهذا المختصر خلاصة خلاصة الخلاصة قوله ابي زرعة اسمه احمد ولي الدين ابن العلامة شيخ الاسلام ابي الفضل عبد الرحيم زين الدين ابن الحسين العراقي صاحب الفية المصطلح افاده في شرح الاصل قوله العراقي نسبة لعراق العرب كما في المناوي قوله رحمه الله جرارة الاشتا قوله المسمى اي الذي سماه واسماء الكتب من حيز علم الجنس اي وضعت للحقيقة المستحضرة في الذهن بقطع النظر عن المحل واما اسماء العلوم فمن حيز علم الشخص على التحقيق فيها قوله بتنقيح مصدر اريد به اسم المفعول وسماه بذلك ليطابق اسمه معناه قوله اللباب هو مختصر كبير الفايدة على صغر للامام ابي الحسن احمد بن محمد المحاملي من عظماء الاصحاب ورفعائهم وقيل لحفيد وفيه سنن وذوات كثيرة قوله اي تنقيحه تفسير للتنقيح وضميره للباب قوله فوايد اي مصالح تترتب على الفعل كالحاق ركن اوشرط للمسئلة او تقييد مطلق يكون ابي زرعة تركه فيزيد المهم واختيار العبارات المحرره واختيار الالفاظ العذبة المختصره والجزم بما عليه الفتوى والقطع بما هو الاصح الاقوى قوله جمع فايدة على حد قوله فواعل لفوعل وفاعله الواو قال وفاعله غير منصرف لصيغة منتهى الجموع قوله وهي كل مصلحة اي اصطلاحا اما اللغة فهي ما يستفاد من علم او مال وقيل الزيادة التي تحصل للانسان وقيل ما حصل لك عما لم يكن عندك وقيل شيء يكون به احسن حالا مع بقيء وانشقاقها من الفيض بمعنى استخراج المال والجزء فهي بايئة وقيل واوية من الفود كما نقله الرماسيني في حواشي المغني وقيل من فاد تفاد اذا اصبت فوزنها فوعة ثم تثنى في الفؤاد اي القلب سرورا او لتعلقها بها معنوية كانت او حسية وادراكها ان كانت معنوية قوله على فعل كالتجارة التي هي تقليب المال لغرض الربح فالتقليب فعل والربح مصلحته اي فايدته وخرج بالماء المترتب على حفر البئر ويسمى ذلك عرضا ايضا والاختلاف بينهما اعتباري فمن حيث ترتبها على الفعل تسمى فايدة وان لم تقصد حتى لو وجد بعد الحفر كنز فهو فايدة ومن حيث كونها المقصود للفاعل من اقدامه على الفعل تسمى غرضا ومن حيث كونها حاملة وباعثة على الفعل تسمى علة غايئة فغاية التجارة الربح وهو لا يوجد الا بعد فعلها وهو متقدم في الذهن متاخر في الوجود ومتاخرة وجودا ولذا يقال اول الفعل آخره قوله اي ابي المصلحة من حيث الاشارة الى ان الشيء الواحد يسمى باسماء متعددة باعتبارات مختلفة كالنوم على السرير المترتب على تحصيل المحب وتنجيه والماء المترتب على حفر البئر والربح المترتب على التجارة فكل واحد مما ذكر يسمى بالاسماء الاربعة والفايدة والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما لغرض والعلة الغايئة والاولان اعم من الاخيرين عموما مطلقا اذ كل ما يترتب على الفعل فايدة لا تكون مقصودة لفاعله فلا يكون مطلوبة بالفعل ولا باعثة له على الاقدام عليه كحفر بئر الاخراج الماء فظهر له في اثناء الحفر قبل خروج الماء كنز فاخذه وترك الحفر فالكنز المذكور يسمى فايدة وغاية لا غرضا ولا علة غايئة واعترض ذلك بعضهم بان الفايدة اعم من اللذة اذ كل ما يترتب على الفعل مصلحة لا تكون مطلوبة لفاعله ولا حاملة له عليه ولا النتهى الفعل اليها

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)